الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.45

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

12 April 1999
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤٥

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بول . . . . . (نيوزيلندا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتصلة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتصلة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/53/12 و Add.1 و A/53/325 و A/53/328 و A/53/413 و A/53/486 و A/53/494)

١ - **السيد نوانتهازنغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه في أعقاب عودة ٦٥٨ ٢٧ لاجئا من تايلند و ٣ ٠٧٦ لاجئا من الصين إلى ديارهم في لاو بدأت المرحلة الأخيرة من برنامج العودة الطوعية للاجئين من لاو في الخارج برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية). ويحدو حكومة بلده وطيد الأمل في أن ينتهي هذا البرنامج بسرعة. بيد أن نحو ٣٠٠ ١ لاجئ من لاو ما زالوا موجودين في مخيم بان نافو في تايلند، وأعرب عن الرغبة في أن يؤكد مجددا سياسة حكومة بلده ومؤداها أنه ينبغي لعودة آخر مجموعة من اللاجئين أن تكون طوعية أيضا.

٢ - وأضاف أنه ينبغي النظر إلى تنفيذ برامج العودة الطوعية في مختلف أنحاء العالم، ككل. وفي حين أنه يحق لنا الترحيب بعودة اللاجئين إلى أوطان المنشأ، فإن إعادة إدماجهم في الحياة الوطنية وإشراكهم في التنمية المستدامة مهمة أخرى صعبة للغاية. ولكي تنجح هذه المهمة، توجد حاجة ماسة إلى تقديم المساعدة المناسبة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بإنشاء وحدة إعادة الإدماج والاعتماد على الذات داخل قسم البرامج والدعم التقني التابع للمفوضية. ومن المأمول فيه أن تثبت العودة الطوعية، بعد إنشاء تلك الوحدة، أنها حل دائم لحالات اللاجئين في سائر أنحاء العالم.

٣ - **السيد يانغي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أعرب عن تأييد وفد بلده التام للبيان الذي أدلت به موزامبيق بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأثنت فيه على موضوعية تقرير المفوض السامي فضلا عن التقييم الدقيق للحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وأعرب عن رغبته في أن يؤكد مجددا احترام بلده لالتزاماته بموجب الصكوك القانونية الدولية الذي هو طرف فيها، فضلا عن التزامه بمواصلة العمل كبلد من بلدان اللجوء ووفائه بتلك التعهدات.

٤ - ومع أن بلده وجد من الضروري أن يتخذ في عام ١٩٩٧ خطوات أدت بالمفوضية إلى أن تعلّق أنشطتها هناك بصورة مؤقتة، فإن هذا كان يرجع فحسب إلى التصادم الذي وقع بين السكان الأصليين واللاجئين، وهي حالة تفاقمت إلى حد كبير بسبب رفض اللاجئين التكيف مع البيئة الجديدة وإلى ازدياد الجريمة أيضا مع الاقتران بالمصاعب الاجتماعية - الاقتصادية. ويبشّر التوقيع مؤخرا على بروتوكول التعاون بين حكومة بلده والمفوضية بالخير بالنسبة لتحسين العلاقات وتعزيز تصميم سلطات الكونغو على تسوية المشكلة التي يشكلها وجود اللاجئين في البلد بطريقة كريمة ومعقولة ونهائية.

٥ - ويود وفد بلده، مع هذا، أن يقترح بعض سبل تعزيز أثر أنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية. فبالرغم من الأزمة المالية التي تواجهها المفوضية فما زالت عمليات الطوارئ والإعادة إلى الوطن تمثل أولوية

في منطقة البحيرات الكبرى حيث ما زال عدم الاستقرار لا يهدد أفريقيا فحسب بل الإنسانية جمعاء. وتساءل عن الخطوات التي تعتزم المفوضية اتخاذها من أجل الاستجابة للشواغل المثارة في تقرير المفوض السامي بشأن الأثر السلبي الواقع على منطقة البحيرات الكبرى وعدة بلدان أفريقية أخرى من جراء تشتت اللاجئين الروانديين الذين رفضوا العودة إلى وطنهم. وتزداد الحالة سوءا في الجزء الشرقي من البلد وتوجد دواعي للخوف على سلامة اللاجئين لأنه من غير المرجح أن تتمكن المفوضية من إعادتهم إلى الوطن ناهيك عن منحهم الحماية الدولية التي يحتاجون إليها.

٦ - وفي الوقت الذي تتصدى فيه المفوضية لحالة نحو ٨ ملايين لاجئ وعائد وأشخاص يتلقون المساعدة الإنسانية فإن الأحوال المعيشية المحفوفة بالخطر للمشردين داخليا لم يُنظر فيها بصورة شاملة كما كانت تود بعض الدول المعنية. فبلده، على سبيل المثال، لا يواجه المشاكل الناجمة عن وجود اللاجئين في أراضيه بل أيضا المشاكل الناجمة عن وجود عدد متزايد على الدوام من سكان الكونغو المشردين داخل بلدهم بسبب الحرب العدوانية الدائرة على حدوده الشرقية. ولا يرد في الإحصاءات الواردة في التقرير أي ذكر للأشخاص المشردين داخليا من الكونغو. ومع هذا، وكما هو الحال عندما تحدث نزاعات مسلحة فإن الغالبية العظمى من المشردين هم من النساء والمسنين والأطفال والمراهقين، ويتعرض كثير منهم للعنف الجنسي والأشكال الأخرى من إساءة المعاملة من جانب قوات الاحتلال. وسيمكّن توافر الأموال الفوري المفوضية، مع انتهاء الأعمال القتالية، من الاضطلاع بأنشطة المساعدة من قبيل إعادة توطين المشردين وتجديد مرافق المجتمع المحلي وإصلاح الطرق الرئيسية التي تربط المراكز الحضرية وداخل البلد.

٧ - **السيد تشخيدزي** (جورجيا): قال إن عدد اللاجئين والمشردين في المنطقة قد تجاوز ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة نتيجة لست سنوات من النزاع في أبخازيا، جورجيا. وقال إن أحوالهم الاجتماعية تستعصي على الوصف. وبالرغم من وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والقائمين بحفظ السلام من رابطة الدول المستقلة فقد اضطر العائدون إلى التعرض للعنف المستمر. وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، قام الانفصاليون المسلحون مرة أخرى بعملية عقابية ترتب عليها أن أصبح العائدون لاجئين مرة أخرى ودمّرت منازلهم.

٨ - وأضاف أن حماية حقوق العائدين تعتمد إلى حد كبير على مضاعفة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لأعمالها. ومن مصلحة الانفصاليين عرقلة عودة اللاجئين والمشردين، ولهذا السبب يتعرض المراقبون الدوليون أيضا للخطر؛ وينبغي حماية سلامتهم.

٩ - وينبغي التركيز، لدى النظر في مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، على الآليات الاقتصادية. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة رائعة حقا في منطقة جنوب أوسيتا: فقد نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذه المشاريع الاقتصادية في بناء أسس التفاهم بين الأطراف المتصارعة. وهكذا اتخذت عودة اللاجئين إلى المنطقة طابعا دائما، ومما يدعو إلى الأسف أن عدم توافر الموارد قد عرقل مواصلة العمل الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويبدو أن الخيار الوحيد يتمثل في عقد مؤتمر خاص للبلدان المانحة. وقد وضعت أيضا مشاريع اقتصادية هامة لأبخازيا، جورجيا، لكن الموقف التدميري الذي اتخذه الجانب الأبخازي فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية للنزاع قد عرقل تنفيذ تلك المشاريع.

١٠ - ومن المهم النظر في تعزيز حقوق العائدين لأن منطقة العودة إلى الوطن ما زال يسيطر عليها الانفصاليون. وبالإضافة إلى المواطنة يحتاج العائدون إلى منحهم مركزا مؤقتا من جانب منظمات دولية نظرا لأن عدم تمتعهم بهذا المركز يؤدي إلى العنف ووقوع الخسائر في الأرواح. وينبغي أيضا تحديد آلية لحماية ممتلكات المشردين.

١١ - **السيد غوا** (غينيا): أشار إلى أن بلده يتقاسم الحدود مع ست دول أخرى في غرب أفريقيا تعرضت ثلاث دول منها لنزاعات وقد تأثر بلده تأثرا خطيرا من جراء تلك الأزمات. وقد استقبلت غينيا آلاف اللاجئين، أي حوالي عشر سكانها. والمناطق التي تتأثر بوجود اللاجئين تتكون أساسا من الأراضي الزراعية والغابات. وما زال تدفق اللاجئين يشكل تحديات اقتصادية ومالية واجتماعية وبيئية وأمنية جديدة.

١٢ - وصرح بأن حكومة بلده قامت، بدعم من الأمم المتحدة، بوضع برنامج لتقديم المساعدة إلى اللاجئين من ليبريا وسيراليون حل محله فيما بعد المكتب الوطني لتنسيق شؤون اللاجئين الذي تعمل مكاتبه الإقليمية كهيئات لامركزية في المناطق الأكثر تأثرا بوجود اللاجئين. واقُترح إنشاء لجنة للضيافة والتضامن كي تتولى تنسيق عمليات تقديم المساعدة وإدارة حالات الطوارئ والعمليات التالية لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل.

١٣ - ومع إعادة إحلال السلام في ليبريا وعودة الحكم الدستوري في سيراليون وبدء المفاوضات في غينيا - بيساو، من الأمور الحاسمة أن يجري تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية إذا أريد بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويلزم اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب المجتمع الدولي. وفي ضوء العجز في الموارد واستمرار عدم الاستقرار في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برامج اللاجئين، ينبغي لتوفير الحماية الكافية وتقديم المساعدة اللازمة أن يشكّل هدفا ذا أولوية وتحديا مستمرا أمام المجتمع الدولي.

١٤ - **السيدة فريتشي** (ليختنشتاين): قالت إن المفوضية تتمتع بمركز فريد من حيث عالميتها ومهمتها ولكن يعوقها ندرة الأموال وتحتاج إلى مساهمات مالية ودعم سياسي. وتلك المساهمات لها ما يبررها في ضوء الجهود التي بذلتها المفوضية مؤخرا لتحسين أدائها.

١٥ - وأضافت أن الانتهاك المتكرر لمبادئ قانون اللاجئين والقانون الإنساني من قبيل عدم الإعادة القسرية مسألة تدعو إلى القلق، والجوانب القانونية للمشاكل المتزايدة للمشردين داخليا جديرة بالاهتمام الذي يوليه ممثل الأمين العام المعني بذلك الموضوع.

١٦ - ومن الأمور الحاسمة أنه ينبغي تمكين المفوضية والوكالات المعنية الأخرى من الاستجابة للأزمات بسرعة. وينبغي أن ينصب مزيد من التركيز على منع عمليات التشرد الواسعة النطاق للأشخاص داخل البلدان وعبر الحدود عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للتشرد التي كثيرا ما ترجع إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب بها في هذا الاتجاه التوقيع مؤخرا على مذكرة تفاهم بين المفوضية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التعاون في كوسوفو.

١٧ - وينبغي إيلاء حماية خاصة لأولئك الأشخاص الذين يتأثرون في معظم الأحيان وبمزيد من الشدة من جراء التشرد. ويشكل النساء والأطفال أغلبية المشردين على نطاق العالم، بل إنهم أيضا أكثر عرضة للمعاناة بصورة متزايدة من عواقبه. وقد أبرزت حالة المشردات على نحو ملائم في الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المرأة في حالات النزاع المسلح التي وضعتها لجنة مركز المرأة وأيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما يضطلع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح بأعمال جديرة بالثناء، وأعربت عن ترحيبها بتركيزه وتركيز المفوضة السامية لشؤون اللاجئين على حالات ما بعد انتهاء النزاع.

١٨ - واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى لمسألة سلامة موظفي الشؤون الإنسانية بحزم لأنها تدهورت بحيث تهدد وجود العمليات الميدانية ذاته. وقد أدرجت الهجمات على موظفي الشؤون الإنسانية على النحو الواجب بوصفها جرائم حرب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وسيوفر تقرير الأمين بشأن المسألة (S/1998/883) أساسا متينا للمناقشات المقبلة.

١٩ - **السيد غوبارفيتش** (بيلاروس): قال إن مشكلة تشرد السكان على نطاق واسع ما زالت تمثّل تحديا أمام المجتمع الدولي. ويجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين، ولذا أعرب عن ترحيبه بما قررته الجمعية العامة، في قرارها ١٠٤/٥٢، بإبقاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة خمس سنوات أخرى.

٢٠ - وأوضح أن تدفقات الهجرة داخل أراضي الاتحاد السوفياتي السابق ما زالت تمثل داعيا من دواعي القلق بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وتستند جهودها لتنظيم تلك التدفقات إلى التوصيات الصادرة في عام ١٩٩٦ عن المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة. واتفق في اجتماع الفريق التوجيهي المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٨ الذي استعرض تنفيذ تلك التوصيات على أنه أحرز تقدم كبير في عدد من المجالات، بما فيها بناء القدرات المؤسسية والأطر التشريعية بيد أنه ما زالت هناك حاجة إلى دعم دولي إضافي.

٢١ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨ أخذت حكومة بلده ببرنامج وطني للهجرة يهدف إلى تنظيم تدفقات المهاجرين. واسترشد البرنامج بمبادئ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وعدم جواز التمييز ضد المهاجرين واللاجئين على أساس الجنس أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو نوع الجنس أو العقيدة أو اللغة أو الآراء السياسية؛ ومشاركة اللاجئين في أنشطة إعادة التوطين؛ ومراعاة معايير القانون الدولي فيما يتعلق بمنح اللجوء أو مركز اللاجئ للمواطنين الأجانب. ولاحظ، في هذا الصدد، أن حوالي ٦٠ مواطنا أجنبيا قد منحوا مؤخرا مركز اللاجئ في بيلاروس.

٢٢ - ولا يمكن اعتبار مشاكل الهجرة مسائل داخلية تتصدى لها فرادى الدول. فالحالة الراهنة في بيلاروس، على سبيل المثال، هي نتيجة عمليات سياسية واجتماعية - اقتصادية وعمليات أخرى تحدث في عدد من بلدان رابطة الدول المستقلة، فضلا عن جنوب شرقي آسيا وأفريقيا. ويتمثل الحل في تحقيق مزيد من التعاون مع المنظمات الدولية المعنية، ولا سيما المفوضية، حتى يمكن للدول أن تتعلم من الخبرات الدولية وأن تتلقى

المساعدة العملية وتضمن الحصول على موارد مالية إضافية. وقد استفادت بيلاروس من وجود مكتب للمفوضية يقدم المساعدة الإنسانية ويبني قدرة هياكل الدولة على معالجة مسائل اللاجئين، وترحب حكومة بلده بتعهدها تنفيذ الاستراتيجية التنفيذية المشتركة للمفوضية ومنظمة الهجرة الدولية التي أقرها المؤتمر الإقليمي.

٢٣ - **السيدة أوديرا** (كينيا): قالت إن الوجود المزعج لعناصر مسلحة في مخيمات اللاجئين يضيف إلى محنة اللاجئين ويجعل من الصعب إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وهذه عقبة رئيسية أمام إدارة النزاع وعملية السلام، ولا سيما حينما يكون اللاجئون مازالوا نشطين سياسيا وعسكريا. وينبغي للنُهج المتبعة إزاء مشاكل اللاجئين أيضا أن تركز على منع النزاع وصنع السلام وبناء السلام في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

٢٤ - وأضافت أن الزعماء في منطقتها دون الإقليمية يكرسون جهودا كبيرة لمبادرات السلام من أجل الصومال وجنوب السودان ومنطقة البحيرات الكبرى. ولن تحل مشكلة الصومال، بصفة خاصة، حتى يبرهن شعب ذلك البلد على التزام متزايد بتحقيق سلام دائم.

٢٥ - ولكي يحقق أي جهد إنساني نجاحا يجب تحقيق توازن بين مبدأي التضامن الدولي ومسؤولية الدولة. ويمكن للوكالات الدولية أن تقدم الموارد لإعادة اللاجئين إلى الوطن أو إعادة توطنيهم والتخلص من الأسلحة وإزالتها أو تنظيم الانتخابات، لكن تلك الأعمال الجديرة بالثناء لن تحقق أثرها الكامل إلا إذا صحبها استعداد الزعماء الوطنيين لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات مما يكفل عدم تكرار النزاعات التي تتمخض عن وجود لاجئين. ويتطلب النجاح في منع النزاع وتسويته تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون.

٢٦ - وأضافت أن الطابع المتعدد الأبعاد للحالات التي تسفر عن وجود لاجئين تتطلب حلولا متعددة الأبعاد. ويجب الجمع بين الجهود السياسية والإنسانية والمدنية التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل التخفيف من حدة ورطة اللاجئين. وللتوصل إلى التركيبة الصحيحة يتسم التنسيق الفعال بأهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، يجب الترحيب بالتعاون المتحقق بين منظمة الهجرة الدولية والمفوضية واستمرار وضع استراتيجية متكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الإعادة للوطن وإعادة الإدماج في المجتمع.

٢٧ - واختتمت كلمتها قائلة إن كينيا التي تستضيف حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ قد تعلمت من خبرتها أنه من المهم الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، لأن الأسلحة الخفيفة التي تنتشر مع تحركات اللاجئين تقع بسهولة في أيدي العناصر الإجرامية. وقد قدمت المفوضية إلى حكومة بلدها مساعدة قيمة في هذا الصدد عن طريق تقديم التدريب والتعليم والدعم السوقي والمادي. وأعربت عن تقديرها لجميع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، لأنها مجتمعة وفرت الحماية لمن لا صوت لهم وحددت احتياجاتهم.

٢٨ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه بالرغم من الانخفاض الحاد في عدد ونطاق النزاعات التي تؤدي إلى ازدياد أعداد اللاجئين فإن مشكلة اللاجئين والمسائل المتعلقة بهم ما زالت مصدر قلق

كبير على الصعيد الدولي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي تستضيف ٧٥ في المائة من لاجئي العالم. وقد استضاف بلدها، على سبيل المثال، طوال عقدين تقريبا عددا من أكبر أعداد اللاجئين في العالم وإن كان قد انخفض حاليا إلى حوالي مليوني لاجئ. ومن دواعي الفخر أن بلدها قدم لتلك الأعداد الغفيرة المأوى والغذاء والمرافق الصحية والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الاحتياجات الأساسية وأنه أولى اهتماما خاصا لاحتياجات النساء والأطفال والجماعات المستضعفة الأخرى. ولا حاجة بنا إلى القول إن ذلك كان عبئا كبيرا على الاقتصاد الإيراني قدر بحوالي ١,٥ بليون دولار سنويا، ناهيك عن التكاليف الاجتماعية والثقافية التي لا يمكن قياسها فإنها لم تكن أقل إرهاقا. وزادت الأزمات الجارية في البلدان المجاورة، ولا سيما أفغانستان، من تعقيد الحالة وعكست مسار عملية إعادة اللاجئين الأفغان إلى الوطن ودفعت إلى وجود تدفقات جديدة من ملتمسي اللجوء الأفغانيين. ومن الواضح أنه ينبغي للمجتمع الدولي المساعدة في تحمل جزء من تلك الأعباء.

٢٩ - ويجب أن تطور المفوضية قدرتها المؤسسية على إدارة العودة الطوعية التي تمثل واحدة من حالات اللاجئين الصالحة للبقاء حقا وأن تضمن إعادة الإدماج الكاملة للعائدين باستمرار بذل الجهود لتشجيع الاعتماد على الذات من خلال وسائل من قبيل المشاريع القائمة على تقديم القروض المالية الصغيرة. وبالإضافة إلى تلك الحلول الطويلة الأجل فإن الاستجابة المناسبة الأخرى الوحيدة هي تقاسم المجتمع الدولي بأسره للأعباء حقا: فلا ينبغي للبلدان المضيفة أن تتحمل وحدها التكلفة الاجتماعية والاقتصادية بل حتى التكلفة الثقافية والسياسية المرتفعة لتدفقات اللاجئين.

٣٠ - واختتمت كلمتها بالإعراب عن قلق جمهورية إيران الإسلامية إزاء الاتجاه المتنامي في كثير من البلدان الغربية نحو الأخذ بسياسات لاجئين تقييدية من قبيل صيغ التفسير القانوني الضيق بمركز اللاجئ أو عمليات المنع الفعلي. ولا ينبغي لمسؤولية جميع الدول عن منح اللاجئين الحق في الدخول ومركز اللاجئ أن تكون رهينة لمقتضيات السياسة الداخلية. فسياسات اللاجئين واللجوء التقييدية تنتهك حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٣١ - **السيد أبليان** (أرمينيا): قال إنه بالرغم من تزايد الاتجاه نحو الإعادة إلى الوطن في غضون السنتين الماضيتين فلم يحدث إلا تناقص طفيف في العدد الإجمالي للاجئين والمشردين. ويوجد حاليا نحو ٢١ مليون نسمة تعنى بهم المفوضية مما يمثل تحديا كبيرا يواجه المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، حدث انخفاض في عدد النزاعات التي تسفر عن وجود لاجئين في السنوات الأخيرة، ومع ذلك فإن إمكانية حدوث تشرد على نطاق واسع ما زالت قائمة في بعض المناطق مما يتطلب اتباع نُهج يزداد فيها الجانب الاستباقي والابتكاري، مع التركيز بصفة خاصة على التدابير الوقائية. وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية اللاجئين على عاتق البلدان المضيفة فإن دولا كثيرة لا تتوافر لديها الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للتصدي للتدفقات الكبيرة المفاجئة. ولذا، فإن التضامن وتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي أمر حيوي. وأعرب عن ترحيبه بالمناقشة التي أجريت بشأن ذلك الموضوع في الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية.

٣٢ - وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨، هربت إلى أرمينيا من أذربيجان وناغورني كاراباخ أعداد هائلة من اللاجئين. وقد تفاقم العبء الكبير المتمثل في استضافتهم بسبب العواقب المدمرة للزلزال الذي وقع في عام ١٩٨٨ والحصار الذي فرضته أذربيجان على طرق الاتصال الرئيسية في أرمينيا. وترى حكومة بلده أن الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين في المناطق المحلية هما الحلان المفضلان فيما يتعلق باللاجئين. وقد اعتمدت أرمينيا قانونا يتعلق بالجنسية يمنح اللاجئين الحق في اكتساب الجنسية الأرمينية بغية تشجيع إدماجهم في المجتمع. وتنفذ أيضا مختلف برامج المساعدة ولكن نطاق التحدي يتجاوز كثيرا الموارد البشرية والتقنية والمالية المتاحة. وتوجد حاجة عاجلة إلى التعاون الدولي الذي تأكد في برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الإقليمي المعقود في جنيف في عام ١٩٩٦. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمشاركة المفوضية النشطة في أعمال متابعة ذلك المؤتمر وعن تقدير أعمالها القيمة المضطلع بها في أرمينيا، فضلا عن المساعدة السخية المقدمة من فرادى الدول والمنظمات الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية. ومما يدعو إلى الأسف أن تناقص الاحترام للقانون الإنساني في السنوات الأخيرة قد قوض من أمن موظفي الشؤون الإنسانية الذين يعملون مباشرة مع اللاجئين.

٣٣ - واختتم كلمته قائلا إنه من الضروري لإيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين التصدي لأسبابها الجذرية. وتشجيع التسامح واحترام حقوق الأقليات أمران حاسمان في هذا الصدد.

٣٤ - **السيدة سينغيوغيس** (إثيوبيا): أثنت على الأمين العام لتقريريه المتعلقين بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/53/328) وتقديم المساعدة إلى اللاجئين القصر غير المصحوبين (A/53/325). وقد لاحظ وفد بلدها، مع القلق، أن الأطفال والشباب دون سن ١٨ سنة يشكلون أكثر من نصف أعداد اللاجئين في العالم. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها المفوضية لمساعدة تلك الفئة من اللاجئين.

٣٥ - وأوضحت أن البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، هي نقطة المنشأ فضلا عن المقصد للغالبية العظمى من اللاجئين في العالم. وتمارس التدفقات المفاجئة للاجئين في غضون فترات قصيرة ضغوطا إضافية على الاقتصادات المحاصرة فعلا، وتؤثر تأثيرا سلبيا ليس فقط على البنية الأساسية لتلك البلدان بل أيضا على أحوالها البيئية والإيكولوجية. ولذا، تعرب عن ترحيبها بتنفيذ المشاريع البيئية المتكاملة للمفوضية في مناطق توطين اللاجئين التي استفادت إثيوبيا منها ضمن بلدان أخرى. والعودة الطوعية إلى الوطن التي تعتبر عموما أفضل الحلول القابلة للبقاء بالنسبة لمشكلة اللاجئين لا تحقق النجاح إلا عندما يزود العائدون بمساعدات كافية في بلدان المنشأ.

٣٦ - وتستضيف إثيوبيا حاليا ما يربو على ربع مليون لاجئ من البلدان المجاورة، معظمهم من الصومال. ومع استعادة السلام تدريجيا والاستقرار في الجزء الشمال الغربي لذلك البلد أعيد نحو ٢٠ ٠٠٠ صومالي إلى الوطن في عام ١٩٩٧ في إطار مشروع رائد. وتعتزم المفوضية أن تعيد إلى الوطن عددا آخر يبلغ ٦٠ ٠٠٠ لاجئ في عام ١٩٩٨. وثاني أكبر مجموعة من اللاجئين، نحو ٦٥ ٠٠٠ لاجئ، جاءت من السودان. وجرت إعادة توطين عدد منهم في المناطق المحلية بمساعدة من المفوضية. ومنذ عام ١٩٩١، عاد نحو ١,٢ مليون لاجئ إثيوبي من البلدان المجاورة. وتوجد حاجة إلى موارد إضافية لاستكمال المساهمات المقدمة من فرادى البلدان المانحة لدعم الجهود

التي تبذلها الحكومة والمفوضية من أجل إعادة تأهيل العائدين الإثيوبيين وتقديم المساعدة إلى عدد كبير من اللاجئين الذين ظلوا في البلد.

٣٧ - وقد قوض من النجاح الكبير الذي حققته حكومة بلدها في معالجة مشاكل اللاجئين والعائدين نشوب الأعمال القتالية في الجزء الجنوبي من البلد في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد نجم عن احتلال القوات الإريترية لتلك المنطقة تشرد قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة، في حين طرد ٠٠٠ ٣٠ إثيوبي من إريتريا. وبالنظر إلى حجم هذه المشكلة توجد حاجة عاجلة إلى دعم المجتمع الدولي. وتوجد أيضا حاجة إلى استمرار التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تقدم المساعدة إلى الأعداد المتزايدة من الإثيوبيين المشردين بسبب النزاع.

٣٨ - **السيد بيدرسون** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الساحة الإنسانية الدولية قد توسعت توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة من حيث نطاقها وتعقدها. والنزاعات في الوقت الحالي هي نزاعات داخلية أساسا، مما يجعل تطبيق القواعد الدولية أكثر إثارة للمشاكل، كما أن أي سلام جرى إحلاله في خاتمة المطاف غالبا ما يكون أكثر هشاشة. وبالتالي أصبحت أعمال المفوضية وغيرها من الجهات الفاعلة المشتركة في تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين أكثر صعوبة، لا سيما وأن الأعداد التي تحتاج إلى الحماية تشمل أحيانا مرتكبي العنف وضحاياهم على السواء. ومن الأمور الحيوية في ظل تلك الظروف أن يظل موظفو الشؤون الإنسانية محايدين.

٣٩ - ويعمل الاتحاد الدولي في السنوات الست الماضية في يوغوسلافيا السابقة مع المفوضية من أجل تقديم الدعم لأكبر عدد من اللاجئين في أوروبا، الذين يزيد عددهم حاليا على أكثر من نصف مليون نسمة. بيد أن احتياجات أولئك الأشخاص أخذت تغيب عن الأنظار مع تحول تركيز المجتمع الدولي إلى معاناة المشردين من أصل ألباني نتيجة للنزاع في كوسوفو. ومن الأمور الحيوية أن يستمر تقديم المساعدة إلى جميع فئات اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة على أساس الاحتياجات الإنسانية ووفقا لمبدأ الحياد. بيد أن محنة اللاجئين في أفريقيا وغيرها من الأماكن لا ينبغي إغفالها.

٤٠ - وأوضح أن اعتماد اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية مؤخرا لموضوع "التضامن الدولي وتقاسم الأعباء" باعتباره موضوعا لعام ١٩٩٨ جاء في موعده المناسب تماما. وينبغي النظر في نطاق عريض من المسائل، بما فيها الدعوة إلى الحماية وتوفير المساعدة والوقاية واتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية لتشرد السكان. وفي حين يقع على المجتمع الدولي بأسره القيام بدور فإنه يجب الإشارة إلى أن المسؤولية الأساسية عن ضمان الحماية للاجئين واحترام حقوق الإنسان المتعلقة بهم تقع على عاتق الحكومات. ومن الضروري أيضا التصدي للاحتياجات المحددة للعائدين من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة في فترة ما بعد انتهاء الصراع وتقديم الدعم الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بالجهود التي تبذلها المفوضة السامية لتشجيع إجراء حوار وتحقيق التعاون بين هيئات الأمم المتحدة المعنية والبنك الدولي بغية سد الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. ويشترك الاتحاد الدولي في عدد متزايد من برامج إعادة التأهيل والتنمية ويقدم مساهمة هامة في ذلك المجال.

٤١ - واختتم كلمته قائلا إن أعضاء جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وعددها ١٧٥ جمعية التي يتألف منها الاتحاد الدولي تعمل بنشاط في هذا الميدان. ولذا، يساور الاتحاد الدولي القلق إزاء تناقص احترام القانون الإنساني الدولي وما يترتب على ذلك من مخاطر تتعرض لها سلامة العاملين في مجال تقديم المعونة. وطلب من الدول أن تؤكد مجددا التزامها بالصكوك الدولية ذات الصلة والمبادئ التوجيهية لمدونة قواعد السلوك في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية. ومع هذا، فمن المهم أيضا أن تلتمس الحكومات إيجاد حلول دائمة للأسباب الكامنة وراء حالات الطوارئ.

٤٢ - **السيدة غليغوروفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إنه بالرغم من الانخفاض الطفيف في العدد الكلي للاجئين فإن اللاجئين ما زالوا موجودين في كل جزء من العالم. ويجب أن يمثّل تحسين سرعة وفعالية تقديم المساعدة الإنسانية الدولية مسألة ذات أولوية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وتحقيقا لذلك الهدف، من الأمور الأساسية تعزيز التخطيط والتنسيق. وينبغي لأنشطة المفوضية أن تمثّل جزءا من استراتيجية متكاملة تشترك فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات الإنسانية والإنمائية. وينبغي التركيز، بصفة خاصة، على منع النزاعات وهي السبب الرئيسي لتشرد السكان. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بوضع نظم الإنذار المبكّر وممارسة الدبلوماسية الوقائية للحيلولة دون تصعيد الحالات العسكرية. وقد أوضحت الأحداث الأخيرة التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كوسوفو وجود حاجة إلى نُهج مبتكرة وجديدة.

٤٣ - والحل المفضل للاجئين هو العودة الطوعية، أو عندما يتعذر ذلك الإدماج في بلدان اللجوء أو التوطين في بلد ثالث. ومهما كان الخيار، يجب احترام حقوق الإنسان المتعلقة باللاجئين ومراعاة أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة. ويجب تقديم الدعم لتيسير إعادة تأهيل العائدين إلى بلدان المنشأ، فضلا عن تقديم المساعدة الإنمائية لإعادة بناء المناطق التي أصابها الدمار.

٤٤ - ووجّهت ثناء وفد بلدها إلى أعمال المفوضية وأعربت عن تأييده للجهود التي تبذلها المفوضة السامية في تنفيذ الإصلاح المؤسسي.

٤٥ - **السيدة دي فيليس** (فنزويلا): أوضحت أن هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل استنادا إلى المسؤولية والتضامن الدولي لدى معالجة جميع مراحل مشكلة اللاجئين. وفي عملية إعادة التوطين وإعادة الإدماج يتسم تقديم الحماية إلى اللاجئين والبحث عن إيجاد حلول دائمة بأنهما مسألتين من دواعي القلق المشترك للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ أما الدول غير المشتركة اشتراكا مباشرا في تلك المسائل فلا ينبغي أن تتحمل المسؤولية بمفردها.

٤٦ - وأضافت أنه لا يمكن الاستعاضة بالمساعدة الإنسانية عن إيجاد حلول سياسية. فإذا كان الاهتمام بالمساعدة على تخفيض عدد اللاجئين والمشردين حقيقيا فإن الواجب الأول في بلوغ ذلك الهدف ينبغي أن يتمثل في التيقن من أسباب النزاع، وهذا جهد يجب أن يشترك فيه المجتمع الدولي ككل وهو ينفّذ التدابير الوقائية للحيلولة دون حدوث تدفقات كبيرة للاجئين. وأعربت عن تأييد حكومتها للجهود التي تبذلها المفوضية

من أجل مواصلة تطوير وتعزيز قدرتها على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتنسيق بين أنشطتها وأنشطة الهيئات التنفيذية الأخرى.

٤٧ - **السيد مارغباندو** (الهند): قال إنه يزداد بذل محاولات لتحويل التركيز في برنامج اللاجئين من إيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين الطويلة العهد إلى تخفيض تدفقات غير اللاجئين على أجزاء العالم الأكثر ازدهارا. وبعد تحويل المعونة بادئ ذي بدء من التنمية الطويلة الأجل إلى حالات الطوارئ الإنسانية حدث أيضا انخفاض في الموارد المخصصة للأنشطة الإنسانية. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده الراسخ بأن الأساس في تحسين نظام اللاجئين الدولي يتمثل في إعادة تمسك المجتمع الدولي بمبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. ولا توزع، في الوقت الحالي، مهام استقبال اللاجئين أو التكاليف الحقيقية المرتبطة بوصولهم توزيعا عادلا في سائر أرجاء العالم.

٤٨ - ويجد عدد كبير من البلدان النامية التي تحاول جاهدة أن توفر الاحتياجات الأساسية لحياة مواطنيها أن جهودها تُعرقل بسبب الأعباء الثقيلة الناجمة عن تدفقات اللاجئين الكبيرة. وتوجد حاجة إلى استجابة منصفة ومتسقة لجميع حالات اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بالمساهمة الكبيرة التي تقدمها البلدان النامية وأن يضع شواغلها في صدارة برنامج اللاجئين. وينبغي أساسا تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأعداد اللاجئين الهائلة على البلدان النامية المضيفة وتقليل تلك الآثار إلى أدنى حد. ويجب أن تقوم المفوضية بدور رائد في هذا الصدد، ويرحب وفد بلده بالدعوة التي وجهتها المفوضة السامية لتقديم مزيد من المساعدة إلى البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

٤٩ - ويجب أيضا إيجاد سبل للتصدي لاحتياجات المجتمعات التي يرد منها الغالبية العظمى من اللاجئين عن طريق تقديم المساعدة إلى العائدين وبلدان المنشأ. وللمفوضية دور حاسم تقوم به في أنشطة إعادة إدماج العائدين. وفي حين أن هذا العمل لا يمثل جزءا من ولاية المفوضة السامية في الوقت الذي تناقصت فيه المساعدة الإنمائية إلى رقم قياسي، فإن المساهمة المحدودة التي يمكن أن تقدمها المفوضية في إعادة الإدماج قد تثبت أنها ذات قيمة.

٥٠ - وتلبية الاحتياجات الاقتصادية للاجئين عن طريق تقديم الغذاء والمأوى على نفس مستوى الأهمية التي تكتسبها حماية أرواحهم وضمان لجوئهم. وبغية تعزيز نظام اللاجئين الدولي يجب على جميع الدول أن تكرس جهودها مجددا لحماية حقوق الإنسان المتعلقة باللاجئين وملتمسي اللجوء. وفي الوقت الحالي تنتشر الممارسات التقييدية عبر أكثر أجزاء العالم ازدهارا، ويستعاض عن السخاء والانفتاح التقليديين بحلول جزئية واهتمام متناقص برفاه اللاجئين. وإقامة السدود لمنع اللاجئين وملتمسي اللجوء ليس بالحل الصحيح.

٥١ - واختتم كلمته قائلا إنه بالرغم من جميع المصاعب التي تواجه البلدان النامية في محاولاتها تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها فإن الغالبية العظمى منها لم توصِد أبوابها أمام ملتمسي اللجوء. ولا ينبغي تقويض إيمانها بالإنسانية ومبادئ حماية اللاجئين عن طريق بذل جهود للانتقاص من تلك المبادئ في أجزاء أخرى من

العالم. وأثنى على المفوضة السامية وموظفيها لإنجازاتهم المحقَّقة في خلال السنة الماضية وتعهَّد بتقديم دعم بلده الكامل لاستمرار بذل الجهود الإنسانية من جانب المفوضية.

٥٢ - **السيدة سماح** (الجزائر): قالت إنه مع تزايد عدد النزاعات التي تؤدي إلى خروج الأشخاص من ديارهم لم تعد مشكلة اللاجئين قاصرة على قارة بعينها، كما كان عليه الحال عند إنشاء المفوضية. ومما يذكي نيران هذه المشكلة على نطاق العالم العنف الوطني أو العرقي أو القبلي والتخلف وما يصحبه من فقر والكوارث الطبيعية. وكان على المفوضية أن تتكيف كي تواجه كل تحد جديد في غضون السنوات الخمسين السابقة. وعلى المجتمع الدولي الآن مسؤولية ضخمة لا تقتصر على تقديم الاستجابة الملائمة لحالة اللاجئين الحرجة بل أيضا مجابهة الأسباب الجذرية بإيجاد سبل للتغلب على أعمال القتال التي تسفر عن وجود لاجئين.

٥٣ - وفي عام ١٩٩٧، كانت المفوضية مسؤولة عن عدد يُقدر بـ ٢١ مليون شخص، من بينهم ١٢ مليونا من اللاجئين، وهو انخفاض جدير بالترحيب به في العدد على مر السنين السابقة، ومع هذا، فإن الأشخاص الذين أخرجوا من ديارهم يعيشون في ظل أحوال محفوفة بالخطر لا يمكن تحملها أحيانا، ويعيشون أساسا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا التي لا يمكنها استضافة اللاجئين وتقديم المساعـــدة لهم إلا في حدود مواردها الشحيحة. وهكذا، فإن تقديرات الاحتياجات من المساعدات الإنسانية كان لا بد أن تُحسب على أساس ضمان مجرد البقاء على قيد الحياة. وقد وضعت المفوضية برنامجا واسع النطاق من الأنشطة التي تشمل الوقاية والحماية الدولية والتماس حلول دائمة وتدابير لحالات الطوارئ وإقامة شراكات فيما بين الوكالات استجابة للطلب الكبير والمتزايد والمتنوع. بيد أن المفوضية بمفردها لا يمكنها أن تعالج المشكلة، ولا سيما في ضوء مواردها المتناقصة. ويناشد وفد بلدها المجتمع الدولي أن يبدي تضامنا وأن يقدم مساهمات متعددة الأنواع لتمكين المفوضية من الوفاء بولايتها.

٥٤ - وقد دأب الشعب الجزائري على تقديم الضيافة والتضامن عندما تنشأ الحاجة، كما في حالة الأشخاص المشردين من البلدان المجاورة واللاجئين من الصحراء الغربية. وأعربت عن سرور بلدها لإنجاز برنامج العودة الطوعية للمشردين من شمالي مالي والنيجر بعد أن مـُهد السبيل لذلك بترتيبات إعادة التوطين بمساعدة من البلدان الأخرى المعنية والمفوضية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيواصل بلدها تقديم المساعدة إلى اللاجئين الصحراويين لحين التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية للنزاع في الصحراء الغربية، على أمل أن تضطلع المفوضية بالدور المكلفة به في إطار خطة الأمم المتحدة للتسوية وترتيبات التنفيذ.

٥٥ - واختتمت كلمتها قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي، في هذا القرن الذي شهِد أوجه تقدم علمية وتقنية مذهلة، التصدي بجدية لمشكلة اللاجئين كي يمكنهم أن يدخلوا الألفية الجديدة بمزيد من الكرامة وفي ظل ظروف أكثر إنسانية.

٥٦ - **السيد تيكل** (إريتريا): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن وفد بلده لاحظ مع الارتياح أن ممثل السودان قد أشار إلى الترتيبات التي تتخذها الحكومة الإريترية مع المفوضية من أجل التصدي للمشاكل المتصلة باللاجئين

الإريتريين في السودان. وستواصل حكومة إريتريا احترام التزاماتها الدولية في ذلك الصدد، وتبذل قصارى جهدها للتعجيل بعودة اللاجئين في أقرب وقت ممكن.

٥٧ - بيد أن وفد بلده يرفض بشدة قبول اتهام ممثل إثيوبيا بأن إريتريا طردت ٠٠٠ ٣٠ إثيوبي. وقد تحققت وكالات الأمم المتحدة العاملة من أن إريتريا لم تطرد أي شخص. وأي إثيوبي ترك إريتريا فعل ذلك بمحض إرادته وبمعرفة ومساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد قدرت الأمم المتحدة أن ٠٠٠ ١٦٠ شخص قد شُردوا نتيجة لغزو إثيوبيا لإريتريا في حزيران/يونيه ١٩٩٨. كما أن ما أعقب ذلك من قصف القرى الإريترية المستمر بالقنابل قد أدى إلى زيادة أعداد المشردين يوما بعد يوم.

٥٨ - **السيد زهيد** (المغرب): تكلم ممارسة لحق الرد فأعرب عن أسف وفد بلده لأن ممثل الجزائر قد وجد من الضروري أن يثير مسألة ما يسمى "اللاجئين الصحراويين" والأشخاص الذين انتُزعوا بالقوة ويحتجزون ضد رغبتهم في المخيمات الجزائرية. وفي المقاطعات الجنوبية للمغرب، منطقة الصحراء الغربية، هُيئت جميع الظروف اللازمة لعودة الأشخاص المحتجزين في تلك المخيمات والذين يجب أن يفرج عنهم ويسمح لهم بالمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقتهم. وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام إلى المغرب أشارت التقارير الصحفية إلى أن عشرات الآلاف من الصحراويين قد أعربوا عن ارتباطهم بالمغرب. وقد أثبت هذا أن الصحراويين الذين يرغبون في القيام بذلك يمكنهم العودة دون أي خشية من الاضطهاد.

٥٩ - **السيدة سينغيورغيس** (إثيوبيا): تكلمت ممارسة لحق الرد فقالت إن ممثل إريتريا حاول مرة أخرى أن يصور بلده كضحية للعدوان. وأضافت أن إثيوبيا لم تقصف أي قرى إريترية بالقنابل. بل إنها اتخذت تدابير انتقامية ضد المنشآت العسكرية في مطار أسمرة. وفي بيانها بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر أشارت بايجاز إلى مئات آلاف الأشخاص الذين شُردوا بسبب الحرب العدوانية التي يشنها النظام الإريتري ضد إثيوبيا منذ أيار/مايو ١٩٩٨. وفيما يتعلق بتأكيد ممثل إريتريا بشأن التشريد الداخلي للإريتريين، أشارت إلى أن حكومة إريتريا وحدها تتحمل المسؤولية الكاملة عن معاناة شعبها وشعب إثيوبيا.

٦٠ - **السيد مسدوا** (الجزائر): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن ممثل المغرب قد أشار إلى الاختطاف المزعوم للاجئين الصحراويين. وهذا الزعم السخيف ليس بالجديد. ففي بداية النزاع في الصحراء الغربية تحديدا هرب الصحراويون، من النساء والأطفال والمسنين أساسا، من القتال بغية إيجاد ملجأ يسوده السلام. ويشكل أولئك الذين وجدوا مأوى في الجزائر جزءا لا يتجزأ من شعب الصحراء الذين يجب تنفيذ حقه في تقرير المصير. والجزائر على وعي تماما بمسؤولياتها فيما يتعلق بأولئك اللاجئين. وتتعهد ببذل الجهود للتخفيف من معاناتهم وتمكينهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والعودة إلى ديارهم.

٦١ - **السيد تيكل** (إريتريا): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن إثيوبيا شنت هجمات ضد القرى الإريترية في الأسبوع الماضي. وقبل ذلك أفادت وكالة الأنباء المتحدة أن الهجمات الإثيوبية المرتكبة ضد القرى الإريترية قد دمرت المحاصيل التي حُصدت مؤخرا.

٦٢ - **السيد زهيد** (المغرب): قال، وهو يتكلم ممارسة لحق الرد، إنه في بداية النزاع في الصحراء الغربية هرب معظم اللاجئين الصحراويين شمالا إلى المغرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زعماء الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) الذين هربوا من الأحوال الرهيبة في المخيمات الجزائرية قد جاءوا أيضا إلى المغرب. وتدرك الجزائر ذلك تماما. وينبغي السماح للاجئين الصحراويين المحتجزين في الجزائر بالتعبير عن آرائهم دون طعنهم بحراب الشرطة.

٦٣ - **السيد مسدوا** (الجزائر): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن بلده سيواصل بذل جهوده المبنية على التضامن مع الشعب الصحراوي وسيزوده بالمساعدة الإنسانية، بالاشتراك مع المفوضية وغيرها من المنظمات، لحين التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع في الصحراء الغربية. وأعرب عن الأمل في أن تتمكن المفوضية من القيام بدورها في إطار الاتفاقات التي أبرمها المغرب وجبهة البوليساريو كي يمكن تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

٦٤ - **السيد أسوماني** (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): أعرب عن الارتياح لمشاركة الوفود في دواعي قلق المفوضية بشأن سلامة وأمن الموظفين العاملين في مجال الشؤون الإنسانية؛ وأعرب عن الأمل في الشروع في اتخاذ تدابير قانونية إضافية لضمان تطبيق اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها بالتساوي على جميع موظفي الشؤون الإنسانية. وأضاف أن المساهمات التي أعلن عن تقديمها إلى الصندوق الاستئماني للأمن تبعث على التشجيع. وتتخذ المفوضية مبادرات لتحسين أمن موظفيها. والمفوضة السامية ممتنة، بصفة خاصة، لدعم اللجنة القوي لحماية دور المفوضية ودعوتها إلى تعزيز مؤسسة اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية والحق في العودة، فضلا عن دعم اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها والصكوك الإقليمية.

٦٥ - وفي نفس الوقت، يساور المفوضية القلق إزاء تضاؤل احترام حقوق الإنسان في بعض الحالات وتشارك في الشعور بالقلق لأن اساءة استعمال اللجوء والسياسات التقييدية قد تقوض من بعض تلك المبادئ الأساسية. وتتفق المفوضية تماما مع الرأي القائل إن العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل المفضّل، ومع هذا فلا يمكن إتمامها إلا عندما تتيح الظروف للاجئين العودة في سلامة وكرامة. وأعرب عن تقديره للعروض المقدمة من بعض الوفود بزيادة حصص إعادة التوطين نظرا لإن إعادة التوطين مهمة لأغراض الحماية، ولا سيما بالنسبة للجماعات المستضعفة. وقد لاحظت وفود كثيرة التحديات التي يطرحها أمن مخيمات اللاجئين وحيادها. ويجب أن يشمل الأمن في المخيمات اللاجئين وموظفي الشؤون الإنسانية على السواء. ويمكن أن تكون الهيئات والآليات الإقليمية مفيدة جدا في التصدي لتلك المشكلة. وقد وضعت المفوضية، بالاقتران مع إدارة عمليات حفظ السلام، طائفة من المقترحات تستند إلى نطاق من الخيارات. وأعرب عن الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن من المساعدة في تحويل تلك الخيارات إلى آليات ملموسة. وفي نفس الوقت، اتخذت المفوضية مبادرات كثيرة بما فيها أنشطة تدريب داخل المخيمات والاستعانة بموظفي أمن إضافيين من أجل تعزيز الأمن في مخيمات اللاجئين في مختلف أنحاء العالم. بيد أن حل تلك المشكلة يتطلب توافر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي وتقديمه المساعدة.

٦٦ - وأعرب عن ترحيبه بالتعليقات التي مفادها أنه يمكن للمفوضية القيام بدور حفاز في سد الفجوة المتعلقة بالتعمير في فترة ما بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، شدد على الحاجة إلى اتباع نهج شاملة للتصدي لحالات ما بعد انتهاء النزاع وإلى بذل الجميع جهودا متضافرة بروح من التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. وتعمل المفوضية فعلا مع البنك الدولي والوكالات الإنمائية للمضي قدما بشأن تلك المسألة.

٦٧ - وتابع كلمته قائلا إن وفودا كثيرة قد أعربت عن تأييد قوي لمفهوم التضامن الدولي واعترفت بأن تقاسم التكاليف ضروري لمواجهة تحدي التعمير في فترة ما بعد انتهاء النزاع. وتوافق المفوضية على الرأي القائل إن التضامن الدولي وتقاسم الأعباء لا ينبغي أن يكون شرطا مسبقا لاحترام مبادئ حقوق الإنسان أو مؤسسة اللجوء أو مبدأ عدم الإعادة القسرية . وعلى ذلك الأساس، تـُعرب المفوضية عن التزامها بتعزيز التضامن وتقاسم الأعباء من خلال أعمالها مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من الوكالات والمنظمات غير الحكومية.

٦٨ - واختتم كلمته بالإعراب عن الاغتباط لأن الوفود قد اتفقت على أنه لا يمكن للمفوضية الاضطلاع بولايتها دون توافر موارد كافية. وستبذل المفوضية قصارى جهدها لاستخدام مواردها بفعالية بطريقة تعكس المساءلة والشفافية. وتعتمد المفوضية بدورها على الدعم المقدم من الدول الأعضاء في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥

- - - - -